اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 04-05-2009 | رقم العـدد: 15591 | رقم الصفحة: 43 | مسلسـل: 320 | رقم القصاصة: 1

نائب رئيس غرفة تجارة جدة لـ «عكاظ»:

مشاركة القطاع الخاص في الوفود الرسمية تضمن قرارات أكثر حزما وتفعيلا

د.عبد الله بن محفوظ

كشف د. عبدالله بن مرعي بن محفوظ نائب رئيس غرفة جدة ورئيس مركز جدة الدولي للمنتديات والفعاليات بأن الأزمة المالية العالمية تسببت في تراجع حجم التعامل في سوق المال السعودية من ترليوني ريال إلى ٨٥٠ مليار ريال، وبين في حوار أجرته معه "عكاظ" في القاهرة أن هذه الأزمة أدت إلى خفض أسعار النفط والقيمة الاسمية للأسهم، مما زاد من حجم الديون المعدومة، وأثر على بعض البنوك التي لم تستطع استعادة هذه الأموال.. لافتا إلى أن المستثمرين ورجال الأعمال في جدة لم يتأثروا بالأزمة المالية الطاحنة التي تمر بها دول العالم، وذلك بسبب تركيز نشاط أعضاء الغرفة في تجارة المواد الاستهلاكية والعقارية الصناعية، وبين أن بقية التجار في مناطق عديدة من المملكة تأثروا بالأزمة المالية بشكل كبير، وذلك لأن تجارتهم اعتمدت على قيمة المحافظ في الأسهم، وبين أن المملكة تزخر بأراض غنية بالمعادن المهمة التي تعادل النفط في قيمته المادية.. لافتا إلى أن مخرجات التعليم قد تفوق مخرجات النفط.

وفي ما يلي تفاصيل الحوار:

هناء البنهاوي - القاهرة

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 04-05-2009 | رقم العـدد: 15591 | رقم الصفحة: 43 | مسلسـل: 320 | رقم القصاصة: 2

ماهو تأثير الأزمة المالية على البورصة السعودية؟

- كان حجم التعامل في سوق المال السعودية قبل الأزمة تريليوني ريال، انخفض بفعل الأزمة إلى ٥٥٠ مليار ريال فقط، وهذا الفارق الكبير في تعاملات سوق المال يعني أن كبار العملاء لم يستطيعوا سداد مديونياتهم لدى البنوك التي عجزت عن الحصول على حقوقها منهم، ونشير هنا إلى أنه يصعب التكهن حاليا بكيفية الخروج من هذه الأزمة في وقت قريب، يضاف إلى ذلك أن الأسهم السعودية كانت تعاني قبل حدوث الأزمة العالمية من مشكلات قديمة تتصل بتكنيك المعاملات داخل سوق المال، وهو ما أثر عليها فور حدوث الأزمة العالمية.

لا تأثير على حجم المشروعات

إلى أي حد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تقليص حجم المشروعات في المملكة؟

- هذه الأزمة العالمية لم تؤد إلى تقليص حجم المشروعات، بل على العكس من ذلك، فقد افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز سلسلة من المشروعات الكبرى في منطقة مكة المكرمة بقيمة ٣٠٠ مليار ريال، كما افتتح مشروعات أخرى في المنطقة الشرقية بقيمة ٥٤ مليار ريال، وفي المنطقة الوسطى افتتح أيضا مشروعات بقيمة ٧٥ مليار ريال.

مستثمرو جدة لم يتأثروا بتداعيات الأزمة لتركيزهم على تجارة المواد الاستهلاكية

اتفاقية التعاون الاقتصادي التي تم توقيعها بين غرفة جدة وإتحاد العربي الروسي للتعاون خلال وجودكم في القاهرة، كيف جرى الترتيب لعقد هذه الاتفاقية وما هي أبرز الأهداف المرجوة منها؟

- هذه الاتفاقية وقعناها باسم غرفة جدة مع الاتحاد العربي الروسي، بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وفتح آفاق أوسع للاستثمار. وتعد هذه الاتفاقية التي جرى توقيعها في القاهرة، أحد نتائج اجتماعنا في منتدى جدة الاقتصادي التاسع الذي جرى في فبراير ٢٠٠٨، حيث وجهت لنا الدعوة للمشاركة في المنتدى الاقتصادي في سان بطرسبرج الذي عقد في يونيو العام الماضي، وكان حضورنا فرصة للاتفاق على دعوة وفد من رجال الأعمال الروس لزيارة المملكة، وإقامة معرض على هامش هذه الزيارة، وبالفعل تحقق ما كنا نصبو إليه ووقعنا هذه الاتفاقية معهم نهاية أبريل وسنقيم هذا المعرض الروسي في جدة خلال أكتوبر المقبل. ونهدف من وراء ذلك تنمية التعاون المشترك بين البلدين من خلال إقامة مشروعات استثمارية في قطاع السياحة الدينية وشركات الحج والعمرة.

كما نرتب لتعميق هذا التعاون مع وزارة التنمية الروسية عبر إقامة ورشة عمل بين روسيا والعالم العربي، والتي ستشارك فيها كبرى الشركات الروسية الاستثمارية والمصرفية على أن تكون جدة هي نقطة الانطلاق نحو دول الخليج والعالم العربي بصفة عامة.

وقد حاولنا بهذه الجهود تنمية العلاقات الاقتصادية مع الجانب الروسي، خاصة أن حجم الاستثمارات التجارية السعودية الروسية لا تتجاوز حاجز الـ٦ مليارات ريال، وهو ضعيف ونعمل على مضاعفته خلال فترة زمنية وجيزة، خاصة أن العلاقات بيننا وبين الجانب الروسي قد شهدت منعطفات إيجابية خلال السنوات الأخيرة في سياق تصحيح الصورة النمطية السلبية عن الجانب الروسي والتي كان ينظر من خلالها للشعب الروسي على أنهم شعوب تحاول تدمير المسلمين في دويلات روسيا الاتحادية، وقد تغيرت هذه النظرة الآن بفعل الجهود السياسية التي بدأت عام ٢٠٠٣، ونحاول أيضا العمل على نشر اللغة الروسية في المملكة لتكريس التعاون الاقتصادي بين البلدين.

شاركتم في قمة الكويت مؤخرا.. كيف ترجمتم توصياتها في عمل عربي مشترك؟

- القمة الاقتصادية في الكويت حاولنا فيها شرح أبعاد أزمة التعليم في العالم العربي وكيف تؤثر سلبا على الاقتصاد العربي، ومن ثم طالبنا بضرورة تغيير أسلوب التعليم لتناسب مخرجات احتياجات سوق العمل العربي، حيث إن القطاع الخاص يحتاج للابتكار والعقول المنفتحة على طبيعة العصر، وأسلوب التعليم في العالم العربي يواجه عجزا حادا في تخريج هذه العقول، كما تطرقنا في هذه القمة إلى قضية التجارة العربية المشتركة.

وفي اعتقادي أن كل دولة عربية يمكنها تنمية التجارة العربية بقرار سياسي حاسم، فلو المملكة على سبيل المثال ألغت الجمارك التي تحصلها والتي تبلغ قيمتها سنويا ١٥ مليار ريال، هذه المبالغ ليست مؤثرة في الدخل العام للدولة، فإنه يمكن استعاضة هذا الدخل بطرق أخرى، ولكنها في المقابل يمكن أن تفتح الباب أكثر أمام البضائع العربية.

دعم استثمارات القطاع الخاص

وما هو الدور الذي تقوم به الغرف التجارية السعودية في تنمية الاقتصاد الوطني؟

- الغرف التجارية والصناعية تقوم بدور كبير في فتح آفاق التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى العربية والأجنبية، فهي تفتح الباب على مصراعيه للاستثمار في القطاع الخاص، وفي تصوري أن الاستثمارات الخاصة برجال الأعمال السعوديين أكثر نجاحا وإنجازا من استثمارات المؤسسات الحكومية، ولذلك أتصور أنه عندما يتصل القطاع الخاص بالغرف التجارية ضمن الوفد الحكومي الرسمي تكون القرارات الصادرة عن ذلك أكثر حزما ونجاحا، وهو ما بدأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يأخذ به، حيث يصطحب معه رجال أعمال خلال جولاته الخارجية.

مخرجات التعدين قد تفوق مخرجات النفط في المستقبل القريب

وكيف ترصدون فرص التعدين في المملكة باعتباره أكثر المجالات جذبا الاستثمار؟

- هناك مستقبل كبير لميدان التعدين في المملكة التي حققت في الثماني سنوات الماضية طفرات هائلة أسفرت عن زيادة مواقع الذهب والعديد من العناصر الفلزية النادرة في العالم كله، مثل معدن الفلس بار الذي يستخدم في الوصلات الكهربائية لزيادة تحمل درجات الحرارة العالية، ومخرجات التعدين في المملكة تتجاوز مئات المليارات من الريالات. والمملكة تزخر بمساحات شاسعة من الأراضي الغنية بالمعادن المهمة والتي تعادل النفط في قيمته المادية، وهذا يعني أن مستقبل الاستثمار في التعدين سيكون أكبر في الفترة المقبلة وسوف نستفيد من خبرات الجانب الروسي في هذا المجال.